كيف نُعرف الدولة التنموية في القرن الواحد وعشرين؟ وماهي شروط نجاحها؟

المؤلف: ريك رودين

تاريخ النشر: 23 / 11 / 2020م

جمع ماثيو بيشوب وأنتوني باين (Matthew Bish-op and Anthony Payne) في خريف عام ٢٠١٧ م مقالات من مجموعة من تسعة خبراء اقتصاديين في مجال التنمية حول «إعادة النظر في الدولة التنموية Revisiting the Developmental State » (ورقة SPERI رقم ٤٣). وقد اعتمدوا على مجموعة من الأعمال المنشورة على مدونة SPERI Comment ومنشورات أخرى حول الدور المناسب للدولة في التنمية وطبيعة الإستراتيجية الصناعية الحديثة. وتناولت المقالات الوضع الحالي لمفهوم «الدولة التنموية» في سياق العولمة المعاصرة اليوم. ويستعرض هذه المقال السلسلة ويسلط الضوء على بعض النقاط الرئيسة، كما يأخذ في الاعتبار بعض العناصر الأخرى التي لم تتناولها مقالات السلسلة.

نقاط رئيسة من سلسلة مقالات «إعادة النظر في الدولة التنموية Revisiting the Develop-mental State»

أ- العلاقة بين الدولة التنموية والسوق الحر

وصف بيشوب وباين (Bishop and Payne) الهدف الرئيسي التقليدي للدولة التنموية بأنه بناء الأسواق ولكن بعد ذلك تقوم الدولة التنموية نفسها بتشويه هذه الأسواق عمدًا من أجل الدعم الفاعل لبناء شركات التصنيع المحلية بمرور الوقت. وعادةً ما تستخدم الدول التنموية السياسة التجارية والتمويل العام والإعانات والحوافز الضريبية والسياسات الصناعية الأخرى لبناء قطاعاتها التصنيعية. وأشار (بيشوب وباين) إلى أن نهج السوق الحرة سيجعل البلدان تستغل فقط «ميزتها النسبية الحالية current comparative advantage» كما لو كانت حالة ثابتة ومحددة بشكل طبيعي، بينما تنظر الدولة التنموية إلى الميزة النسبية على أنها ديناميكية وقابلة للتغيير بمرور الوقت ويمكن تطويرها عبر عملية طويلة الأمد من التدخل الصناعي المستمر.

وتذكرنا ماريانا مازوكاتو (Mariana Mazzucato) اليوم بالدور الحاسم الذي لعبته الدول ليس فقط في صنع الأسواق بل أيضاً في دعم التطور التكنولوجي والابتكار. وقد اعتمدت على دراسة أليس أمسدن Alice Amsden وتشالمرز جونسون Chalmers Johnson، وروبرت ويد Robert Wade ، بيتر إيفانز Peter Evans ، وميريديث وو، وكامينغز Meredith Woo-Cummings وغيرهم، كما ذكرت الدراسات المهمة التي قام بها كلٌ من ألكسندر هاميلتون Alexander Hamilton وفريدريك ليست Friedrich List.

في هذا السياق، من المهم أن نذكر أن داعمي السوق الحر ممن ينتقدون تدخل الدولة في الاقتصاد بصورة مستمرة (كما تفعل الدولة التنموية) يزعمون بأن القطاع الخاص يمكنه أن يفعل كل شيء بمفرده دون الحاجة لمساعدة الدولة، وذلك بشرط أن تبتعد الدولة وتنأى بنفسها عن التدخل في السوق. وفي المقابل، وكما أشار تقرير SPERI النهائي للجنة الاستراتيجية الصناعية Final Report of the Industrial Strategy Commission والصادر في العام ٢٠١٧ أن الدولة، كمؤسسة، تتمتع بقوة وسلطة كبيرة وفريدة فيما يتعلق بتنسيق وتضافر قوى الإنتاج، ولها أيضاً القدرة على تجميع المخاطر الاستثمارية ومعالجتها، مع إنشاء الأسواق وتوفير السلع العامة، وكل هذه الصفات والمهام لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها. لذلك إذا أرادت الدول النامية تحقيق تطور اقتصادي فلا مناص من التدخل المستمر للدولة في الاقتصاد، وهو ما تقوم به الدولة التنموية. لذلك، وكما أشار مقال ديفيد بوث David Booth، فإن الجدل حول دور الدولة في التنمية قد «حُسم إلى حد كبير». والسؤال الذي يبرز اليوم هو كيف يمكن للدول أن تؤدي هذه الوظائف على أفضل وجه؟

تميل قصص نجاح شرق آسيا إلى جذب الكثير من الاهتمام من الاقتصاديين في مجال التنمية، ورغم ذلك يذكرنا Valbona Muzaka أنه من المفيد النظر لمجموعة كاملة من التجارب التاريخية مع التصنيع التي تعود إلى أكثر من ٥٠٠ عام وإلى أقدم الأمثلة في المملكة المتحدة

وأوروبا ودول أخرى والولايات المتحدة. حيث «كانت الدولة التنموية، عبر التاريخ، هي الدولة التي تصمم وتنسق استراتيجيات اجتماعية واقتصادية وسياسية تهدف إلى اللحاق بما تعتبره اقتصادًا متقدمًا في ذلك الوقت المعين».

ب- الدولة التنموية كداعم للبحث والتطوير والابتكار وللتنمية الصناعية

أشارت بعض المقالات إلى أهمية دعم الدولة التنموية طويل المدى لتنسيق البحث والتطوير بين الحكومة من جهة ومعاهد البحث العامة والجامعات من جهة ثانية وشركات التصنيع المحلية من جهة ثالثة. فلدى الدول سلطة التمويل والتنسيق لدعم البحث والتطوير الذي **يطور قدرات الشركات في التقنيات الجديدة، ويدعم الابتكار في المنتجات والعمليات prod-uct and process innovations**، ويقود إلى تطوير السوق بصورة عامة. فقد تعلمت البلدان من التجارب الأولى مع استراتيجيات التصنيع، أن انتظار الشركات الخاصة لتمويل البحث والتطوير بنفسها لم ينتج عنه الكثير من الابتكارات الجديدة. وبدلاً من ذلك، فقد أثبت التاريخ أن الدعم العام للبحث والتطوير والمقدم من قِبل «الدولة التنموية» كان ضروريًا لتحقيق الابتكار وتطوير الإنتاج.

في هذا السياق، أشار Henry Wai-chung Yeung إلى فوائد دعم الدولة للتجمعات الصناعية in-dustrial clustering، وكيف تعزز المجمعات بناء نظم وبنية صناعية كلية تتصف بكونها تعاونية وتخلق الروابط الإنتاجية على مستوى الشركات وبين الصناعات المختلفة inter-firm and inter-industry linkages. ويمكن أن تساعد المجمعات أيضًا الشركات على الاستفادة من المصادر الجديدة للتكنولوجيا والأسواق والعلاقات اللازمة للوصول إلى شبكات الإنتاج العالمية. إن التكامل مع شبكات الإنتاج العالمية يمكن أن يكون مفيدًا، ولكن يمكن أيضًا أن يخنق التنمية عندما تواجه الشركات المحلية ضعفاً بسبب الضغوط في انخفاض السعر من خلال عمليات احتكار الشراء وعدم القدرة على الارتقاء في سلسلة الإنتاج ذات القيمة المضافة. ويمكن أن يكون الدعم الذي تقوده الدولة للبحث والتطوير أمرًا بالغ الأهمية للتغلب على هذه التحديات وتمكين المهارات والارتقاء التكنولوجي.

ج- الشرط الأول بناء الدولة التنموية: التو افق السياسي على خطة اقتصادية طويلة المدي تقوم على دعم التصنيع

يجب أن تكون للدول التنموية حكومات تتعهد بالتزامات طويلة الأمد في اتباع استراتيجية تصنيع فعالة وديناميكية تستمر مع مرور الوقت. ويتطلب هذا الأمر إجماعًا سياسيًا واسعًا أو تسوية متفق عليها بين الفئات السياسية الرئيسية والقطاعات الرئيسية للاقتصاد (تسوية بين النخبة والمؤسسات السياسية والنخبة والمؤسسات الاقتصادية). فقط بعد توفر هذه التسوية السياسية بين الفاعلين المحليين، يمكن للدولة المضي قدمًا في تبنى السياسات التكنولوجية

اللازمة للاستمرار في استراتيجية التصنيع بمرور الوقت سواءً كانت هذه السياسيات في التجارة الصحيحة أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو النقد والتمويل أو الضرائب والبحث والتطوير، وغيرها من المجالات المرتبطة بالسياسة التصنيعية.

ومع ذلك هناك، غياب لمثل هذه التسويات السياسية في كثير من البلدان. وبدلاً من ذلك، هنالك اتفاق على الحفاظ على الوضع الراهن في هذه الدول النامية على الاستمرار في إنتاج الزراعة الأولية أو السلع الاستخراجية (النفط، الذهب، وغيرها). في هذه الحالات، تميل قطاعات التصنيع الصغيرة أو الناشئة إلى أن تكون أحدث نسبيًا وأضعف سياسيًا من منتجي السلع الراسخة (في القطاع الزراعي أو السلع الاستخراجية) وتفتقر إلى الدعم السياسي للحصول على نوع السياسات الاقتصادية والتجارية اللازمة لتنميتها وتطويرها. وكما أشار ديفيد بوث، غالبًا ما تكون هناك أسباب محلية لأهم أسباب الفشل أو الضعف في السياسات التصنيعية. لذا فإن وجود التسويات السياسية المناسبة هو الخطوة الأولى الحاسمة لنجاح الدولة التنموية.

د- الشرط الثاني لنجاح الدولة التنموية: مؤسسات بيروقراطية مستقلة لضبط أداء الشركات المحلية المصنعة

أما فيما يتعلق بالضبط والتزام الشركات المحلية، فغالبًا ما كانت تجارب التصنيع في أمريكا اللاتينية وأفريقيا في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي سيئة للغاية لأن الدول كانت تفتقر إلى بيروقراطية محلية ومؤسسات مستقلة لديها الإرادة السياسية لوقف الدعم التجاري (الذي كان يأخذ شكل إعفاءات ضريبية أو دعم مالي بالإضافة إلى الحماية من المنافسة الخارجية) للشركات المحلية التي لم تكن تعمل لتحسين كفاءتها وقدرتها التنافسية بمرور الوقت. وفي المقابل، حظيت المؤسسات البيروقراطية في العديد من اقتصادات شرق آسيا بالدعم السياسي والاستقلال لضبط الشركات المحلية والتأكد من التزامها بتحقيق الأهداف المتفق عليها في السياسة الصناعية الوطنية، وفي حالة عدم مقدرة بعض الشركات على تحقيق هذه الأهداف يتم سحب الدعم الحكومي عنها. بناء على ما سبق، أشار كونال سين Kunal Sen في مقالته وشرح أهمية التسويات السياسية التي تسمح للدولة بضبط حتى الشركات ذات العلاقة والارتباط بالنخبة السياسية

هـ- تمويل الدولة التنموية عبر تنظيم السياسات المالية وتوجيه الاستثمارات الأجنبية

بخصوص إلغاء الضوابط المالية وتحرير السياسات المالية، أشار فالبونا موزاك (Val-bona Muzaka) إلى أن جهود التصنيع في الهند والبرازيل أصبحت مخنوقة، ليس بسبب التغيير التكنولوجي ولكن بسبب اندماجها المالي والسابق لأوانه premature في الاقتصاد العالمي. وأن كلا البلدين سيحتاجان إلى إيجاد طريقة ‹› للسيطرة على قطاع التمويل›. حيث أن الدول إذا قامت بتحرير قطاعها المالي مبكراً (أي قبل وصول درجة

كافية من النضج) فسيعطي المستثمرون الأولوية لمبادرات المضاربة والاستثمارات قصيرة الأجل على حساب أولويات التنمية الاقتصادية الوطنية طويلة الأجل. وكما أشار ضياء أونيش (Ziya Öniş)، يجب على الدول التنموية أن توجه التمويل بشكل استباقي وبطرق استراتيجية من أجل دفع التنمية الصناعية، وهو ما يتعذر حدوثه مع نهج عدم التدخل في الأسواق المالية (دعه يمر دعه يعمل). وأشارت كورتني ليندسي Courtney Lind-say إلى أهمية الاستهداف الاستراتيجي للإعانات والتمويل والحوافز الضريبية لدعم تنمية الشركات الناشئة والمصدرة كأدوات حاسمة في نجاح الدولة التنموية ودعمها للتصنيع.

أشار أونيس (Önis) أيضًا إلى أنه لا يمكن ترك الاستثمار الأجنبي المباشر بدون تنظيم. وعليه، يجب أن تستخدم الدول التنموية الحوافز والمثبطات (سياسة العصا والجزرة) لإعطاء الأولوية لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر ملاءمة واللازمة لدعم أولويات التنمية الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال، كان انفتاح الصين على الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد دائمًا على «عملية مساومة نشطة تركز على مواءمة شروط ومتطلبات الدخول لهذه الشركات الأجنبية مع أولويات الصين الاستراتيجية بعيدة المدي». وتعتبر متطلبات الدخول الأخرى، مثل قواعد المحتوى المحلي (أي مشاركة الشركات المحلية في خطوط الإنتاج)، بالغة الأهمية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في إقامة روابط أمامية وخلفية مع الشركات المحلية. حيث استخدمت الدول التنموية متطلبات وشروط دخول الاستثمار الأجنبي المباشر التي تضمنت متطلبات نقل التكنولوجيا والمعرفة من هذه الشركات الأجنبية للشركات المحلية (ولكن تم حظرها إلى حد كبير مع نظام مؤسسة التجارة العالمية). والجدير بالذكر أن مثل هذا النهج لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر والذي تتميز به الدولة التنموية يختلف اختلافًا جوهريًا عن نهج السوق الحر «دعه يعمل» في التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

أشار ديفيد بوث إلى أن الدول التنموية في تطبيقها لاستراتيجية التصنيع كانت تستند أولاً إلى تحقيق التحسينات في إنتاجية القطاع الزراعي. حيث أنه من المفترض، لاحقاً، إعادة توجيه المزيد من الموارد لتطوير التصنيع والخدمات إذا أصبح إنتاج الغذاء أكثر كفاءة واستخدمت موارد أقل لإنتاج الغذاء. وهناك أيضًا أوجه مؤازرة مفيدة يمكن أن تحدث بين تحسين الإنتاجية الزراعية والمزارعين المحليين ومصنعي الآلات الزراعية.

أمور غابت عن سلسلة مقالات «إعادة النظر في الدولة التنموية Revisiting the Develop-mental State»

أ- ضرورة الاهتمام بالطاقة المتجددة والأبعاد البيئية في الدولة التنموية في القرن الواحد وعشرين

ضرورة التحرك نحو التصنيع الأخضر (أو

التصنيع الذي يراعي الاحترازات البيئة) يعتبر أحد العناصر المهمة التي أهملها المؤلفون في السلسلة على الرغم من التطرق إليه أحيانًا بشكل عابر، مثل فالبونا موزاكا. وأشار موزاكا إلى الحاجة إلى «إنشاء قطاعات قائمة على الإنتاج تتصف بكونها «ذكية » حيث تكون كثيفة الاعتماد على البحث وتهدف إلى إصلاح أنماط الإنتاج والاستهلاك بطرق تُفضل الجودة والمتانة وقلة الطاقة وقابلية إعادة التدوير وإدارة النفايات وما إلى ذلك.

هذا هو المكان الذي يجب أن تحقق فيه اقتصاديات التنمية في القرن الحادي والعشرين قفزة كبيرة إلى الأمام مقارنة مع سابقاتها في القرن العشرين. حيث تتطلب أزمات تغير المناخ والتلوث البيئي ونضوب الموارد الطبيعية وانقراض الأنواع إجراء إصلاح جذري للإنتاج الصناعي والاستهلاك في المستقبل. وعلى الدول التنموية التوسع بقوة في أنظمة الإنتاج الأخضر الجديدة القائمة على الطاقة المتجددة وعلوم المواد والمدخلات المعاد تدويرها والمخرجات القابلة لإعادة التدوير والأنظمة المغلقة الخالية من التلوث وما إلى ذلك.

ب- الحماية التجارية للصناعات الناشئة كضرورة للدولة التنموية والتعامل الحذر مع المعاهدات التجارية الدولية

لم يذكر أي من المقالات صراحة فائدة الحماية التجارية trade protection (عبر الجمارك والضرائب، إلخ). وقد أوضح المؤرخون الاقتصاديون أمثال أليس أمسدن وإريك راينرت وها-جون تشانغ، كيف استخدمت الدول التنموية الحماية التجارية أثناء بناء صناعاتها التصنيعية المحلية، أولاً، ووصولاً إلى النقطة التي أصبحت فيها هذه الصناعات قادرة على أن تنافس في الأسواق العالمية والتي عندها فقط بدأت في تحرير التجارة في تلك المناطق. وعلى الرغم من أن هذا النهج يتعارض تمامًا مع نظرية التجارة الحرة إلا أنها كانت قاعدة أساسية لجميع الاقتصادات الصناعية الناجحة. وقد ترغب الدول التنموية اليوم في التفكير مليًا بشأن توقيع المعاهدات التجارية واتفاقيات الاستثمار التي تخفض تعريفاتها الجمركية مبكراً.

يروج المفاوضون التجاريون اليوم من البلدان الصناعية والعديد من مناهج الاقتصاد الجامعية السائدة لمفهوم الحاجة إلى «ساحة لعب متكافئة a level playing field» في العلاقات التجارية الدولية والتي تناشد بشدة شعور معظم الناس «بالإنصاف». إن الإنصاف، ورغماً عن انتشار مفهومه في كل مكان، لا أساس له في تاريخ كيفية تحول البلدان الغنية إلى التصنيع ولم يوجه هذا المفهوم سياسات التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر خلال مسارات التصنيع الخاصة بهم. وإذا كان هناك شيء آخر، فإن الحكمة الرئيسية من التاريخ التنموي هي أن الدول التنموية يجب أن تتبع بشكل مؤقت علاقات تجارية «غير عادلة» على وجه التحديد حتى تتمكن من دعم تطوير صناعاتها التصنيعية المحلية. ولم يكن السعي والتطبيق الناجح للتحول الهيكلي مطلقًا مرتبطاً بأن يكون هناك «عدل» في علاقاتك التجارية مع

شركائك.

ج- البنوك التنموية الوطنية كأداة فاعلية لتمويل التنمية

لم توضح السلسلة صراحة الدور المهم لبنوك التنمية العامة كأدوات مؤسسية مهمة للدول التنموية. وتوفر بنوك التنمية «رأس المال الصبور» طويل الأجل ومنخفض الفائدة والذي لا تستطيع البنوك الخاصة والأسواق المالية الدولية القيام به. وذلك لأن الربح قصير الأجل ليس هدفاً عاماً لبنوك التنمية العامة. فأهدافها هو دعم أهداف السياسة العامة الضرورية لتنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية الوطنية طويلة الأجل.

يمكن لبنوك التنمية العامة أيضًا توجيه التمويل اللازم إلى قطاعات أو مناطق مهمة لن تحصل عليه بطريقة أخرى من التمويل الخاص، كما تعمل على تكميل القطاع المالي عن طريق سد الفجوات في العرض أو الطلب على الائتمان وتعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال الإقراض الذي يدعم الدورة الاقتصادية في فترات التقلبات الاقتصادية والصدمات غير المتوقعة. ويمكن لبنوك التنمية العامة أيضًا دعم الأهداف الاجتماعية مثل تحسين ظروف المعيشة وربط الوصول/الشمول المالي بالتحسينات في الضمانات الاجتماعية أو ضمانات حقوق الإنسان.

د- الشركات المملوكة للدولة التنموية ك«رائد الأعمال الأخير»

تعلمت البلدان من التجارب المبكرة لاستراتيجيات التصنيع ومن خلال التجربة والخطأ أن انتظار رواد الأعمال من القطاع الخاص لإنشاء صناعات مهمة، عندما يكون القطاع الخاص إما غير راغب أو غير قادر على القيام بذلك، لم تكن استراتيجية ناجحة. وأصبح من الواضح أنه في بعض القطاعات ستحتاج الدولة إلى التدخل كـ «رائد الأعمال الأخير entrepreneur of last resort» عبر الشركات المملوكة للدولة. ويذهب Mazzucato إلى أبعد من ذلك، ويقترح أنه بإمكان الدول أن تتدخل بشكل استباقي بصفتها من رواد أعمال « الأوائل first resort" لا سيما عندما تكون مستعدة وقادرة على تحمل مخاطر شديدة، بغض النظر عن دورة الأعمال الاقتصادية وتقلباتها.

هـ- بناء قدرات الدولة التنموية عبر المحاكاة والتعلم بالممارسة وعدم الالتفاف لحقوق الملكية الفكرية

على الرغم من أهمية الابتكار إلا أن المقالات لم تؤكد أهمية فن الهندسة العكسية reverse-engineering والمحاكاة emulation وعملية «التعلم بالممارسة» learning-by-doing التي تعتبر بالغة الأهمية لتطوير مهارات التصنيع بمرور الوقت. في تاريخها السابق، لم تطبق الدول الصناعية اليوم سياسات براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر بصرامة بل كانت تصطاد وتحاكي بانتظام المبتكرين والابتكارات على حد سواء من البلدان الأخرى خلال مسارات التصنيع. ثم بدأوا في وقت لاحق في القلق بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

(IPR) عندما وجدوا أن لديهم ما يخسرونه. وكانت سرقة التقنيات المتقدمة والهندسة العكسية والمحاكاة مسارات مهمة للتعلم بالممارسة لتطوير قطاع التصنيع.

قد ترغب الدول التنموية اليوم في التفكير مليًا بشأن توقيع المعاهدات التجارية واتفاقيات الاستثمار التي تعمل على فرض، وبصرامة أكثر، لحقوق الملكية الفكرية للمنافسين الأكثر تقدمًا. والجدير بالذكر أن الأمر قد يستغرق أكثر من بضع سنوات من وقت تقديم شكوى بشأن انتهاك حقوق الملكية الفكرية لأول مرة وصدور حكم نهائي وتنفيذ الإجراءات التصحيحية بالكامل من قبل الطرف المخالف. لذلك قد يكون من واجب الدول التنموية أن تنتهك بشكل استباقي التزامات حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها عند الضرورة لأطول فترة ممكنة من أجل تعزيز التطوير الصناعي الاستراتيجي لأن المكاسب طويلة الأجل من التعلم بالممارسة والمحاكاة يمكن أن تفوق الخسائر قصيرة الأجل من الغرامات والعقوبات.

و- خطورة تطبيق السياسات المالية والنقدية التي ينتهجها صندوق النقد الدولي والخبراء الاقتصاديين وضرورة البحث عن بدائل مالية أخرى

أهملت المقالات الإشارة إلى المشكلة الحرجة فيما يسميه صندوق النقد الدولي ومعظم خبراء الاقتصاد الكلي اليوم السياسة المالية والنقدية «الحكيمة prudent» و «السليمة sound». ففي عام ١٩٨٠م كانت النظرية النقدية لميلتون فريدمان - والتي تنص على أن التضخم المنخفض للغاية وعجز الميزانية المنخفض للغاية أكثر أهمية من أي شيء آخر- لم تكن سوى موقف واحد من عدة مواقف مقبولة من ضمن مجموعة من خيارات السياسة المالية والنقدية القابلة للتطبيق. لقد كان خيارًا محافظًا لكنه خيارًا واحدًا فقط من عدة خيارات. وأصبح هذا الوضع على مدار الأربعين عامًا الماضية هو الشيء الوحيد الذي يتم تدريسه في جميع أقسام الاقتصاد بالجامعة تقريبًا وفي جميع الكتب المدرسية تقريبًا.

نتيجة لذلك تعطي معظم البنوك المركزية في الاقتصادات النامية اليوم الأولوية لرفع أسعار الفائدة بشكل مرتفع للغاية في محاولة لإبقاء التضخم منخفضًا للغاية. ولكن المحصلة من جعل أسعار الفائدة المرتفعة أن نفقات العجز على الاستثمار العام طويل الأجر تصبح أمرًا لا يمكن تحمله. وقد أدى تطبيق هذا النهج عامًا بعد عام خلال العقود القليلة الماضية إلى ترك الاستثمار العام، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، يعاني من نقص حاد في التمويل في العديد من البلدان وغالبًا ما تكون البنية التحتية متداعية أو غير موجودة.

أدركت الدول التنموية في المقابل، أن التوسع الكبير في الاستثمار العام طويل الأجل في الصحة والتعليم للقوى العاملة والبنية التحتية الوطنية والنقل العام كانت مكونات حاسمة لزيادة معدلات الإنتاجية الإجمالية في المستقبل والتي

يعتمد عليها تطوير قطاع التصنيع. ويجب أن تتبنى الدول التنموية إطارًا اقتصاديًا كليًا أكثر استيعابًا يتضمن السماح بمسارات عجز أعلى في الميزانية و / أو مستويات تضخم أعلى دون تعريض استقرار الاقتصاد الكلي للخطر.

الخاتمة

باختصار، قدمت سلسلة مقالات «إعادة النظر في الدولة التنموية Revisiting the Develop-mental State» المكونة من ٩ أجزاء، نظرة عامة رائعة حول كيفية إدراك خبراء التنمية «للحالة التنموية» في اقتصاد اليوم المعولم. لقد ذكرتنا بالدور الحاسم للدولة في استراتيجيات التنمية الاقتصادية الوطنية طويلة المدى ولماذا لا تزال «الدولة التنموية» وثيقة الصلة بالموضوع حتى اليوم. وتلخص المقالات بعض الدروس الأساسية المستفادة عبر تاريخ البلدان الصناعية ومنها أهمية إنشاء تسويات سياسية محلية؛ ضبط الشركات غير العاملة عند إدارة السياسات الصناعية؛ تنظيم القطاع المالي والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد؛ وزيادة الإنتاجية الزراعية. والجدير بالذكر أن السلسلة أظهرت أن بعض هذه الممارسات التاريخية تتعارض مع عقيدة السوق الحرة السائدة اليوم بينما البعض الآخر يمكن أن يكون أكثر انسجامًا معها.

ومع ذلك أهملت المقالات بعض الدروس الهامة الأخرى. ومن أهمها الحاجة إلى متابعة التصنيع الأخضر؛ وأن تحرير التجارة ليس اقتراحًا بل مسألة توقيت استراتيجي ووتيرة وتسلسل؛ وأن السياسة التجارية ليس لها علاقة «بالعدالة»؛ وهناك حاجة لبنوك التنمية العامة والشركات المملوكة للدولة وأن الدول التنموية المستقبلية تواجه قيودًا خطيرة يفرضها النطاق المتزايد لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية والسياسات المالية والنقدية المفرطة التقييد لصندوق النقد الدولي.

وبشكل عام تقدم سلسلة SPERI السبب لماذا على الرغم من العديد من التغييرات في الاقتصاد العالمي الحديث اليوم لا تزال هناك حاجة إلى الدولة التنموية في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى. وتواجه الدول التنموية مجموعة متزايدة من العقبات والعوائق على المستويين المحلي والدولي. وأظهرت السلسلة على الرغم من هذه التحديات أيضًا أنه لا تزال هناك مسارات إبداعية لا يزال بإمكان الدول التنموية اتباعها إذا كان بإمكانها إنشاء التسويات السياسية المحلية اللازمة لإنجازها في المقام الاول.

رابط الورقة الأصلي:

https://developingeconomics.org/26/01/2019/despite-many-changes-in-todays-modern-global-economy-developmental-states-are-needed-more-than-ever/